وتعتقد المصادر الاسرائيلية بأن القائمة تشمل، اضافة الى حنا سنيوره وفايز ابو رحمة، محاضرين من جامعات المناطق المحتلة، مثل د. محمود شديد، او رؤساء بلديات لم يتم تعيينهم من قبل الاردن، مثل رئيس بلدية نابلس، حافظ طوقان، او رؤساء بلديات اقالتهم اسرائيل، مثل رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، قال بيرس انه لم تعرض، حتى الآن، مثل هذه القائمة؛ ومع هذا لا ينفي احتمال عرضها عليه، اليوم، خلال محادثاته مع الرئيس المصري وكبار مساعديه (**معاريف**، ٢٦/٢/١٩٨٧).

وقال بيرس، في اثناء تحدثه الى المراسلين في القاهرة، انه لاقى، خلال مباحثاته مع رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها، مزيداً من التفهم من جانب مصر لمعارضة اسرائيل والارن ازاء مشاركة رجال م.ت.ف. في المؤتمر الدولي. كذلك، تظهر مصر تفهماً ازاء شروط اسرائيل على مشاركة الاتحاد السوفياتي والصين في المؤتمر (**المصدر نفسه**).

وفي هذا السياق، قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير: «توجد احتمالات جيدة لانجاز اتفاق مع مصر حول مسألة التمثيل الفلسطيني» (**عل همشمار**، ٢٦/٣/١٩٨٧).

لقاء بيرس ـ مبارك

قالت المصادر المطلعة المرافقة لبيرس في زيارته للقاهرة انه تم تقليص الفجوة في مواقف كل من اسرائيل ومصر ازاء مسألة تمثيل الفلسطينيين، بشكل ملحوظ، في اعقاب لقاء بيرس ـ مبارك. لقد وافق المصريون على مبدأ كون الفلسطينيين المشاركين في محادثات التسوية مقبولين من جانب الاطراف كافة، بما فيها اسرائيل. وهذا يعني اعتراف مصري ضمني بحق «الفيتو» الاسرائيلي على التمثيل الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**معاريف**، ٢٧/٢/١٩٨٧). وعبرت المصادر ذاتها عن أملها في ان يمكّن الموقف المصري المستجد هذا من العودة الى البحث العملي في قائمة الشخصيات الفلسطينية التي تستطيع المشاركة في المحادثات، ذلك البحث الذي اوقف قبل حوالى العام، نتيجة لاصرار مصر، في حينه، على مشاركة م.ت.ف. في المباحثات (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل

كانت لزيارة شمعون بيرس انعكاسات سلبية على الوضع الحكومي في اسرائيل. وفي هذا المجال، قال بيرس، مدافعاً عن زيارته: «لقد قررنا سياسة معينة منذ تشكيل حكومة الوحدة القومية، وما زالت مستمرة منذ اكثر من سنتين. لقد اقرت هذه السياسة في وضح النهار، وبعلم الجميع. لم اغير شيئاً ولم افاجيء احداً». واضاف: «انني لم ار مبرراً لتأجيل الزيارة حتى عودة رئيس الحكومة من الولايات المتحدة. عملياً، لقد انتهى الجزء الرسمي من مهمة شامير، منذ الاسبوع الماضي». وتابع: «لم تكن هناك حاجة الى التنسيق، وجهاً لوجه، مع رئيس الحكومة، لأن الامور معروفة لكلينا جيداً» (**عل همشمار**، ٢٦/٢/١٩٨٧).

أما شامير، فقد قال، في مؤتمر صحافي عقده فور عودته من الولايات المتحدة: «ليس لدى وزير الخارجية، شمعون بيرس، اية صلاحية او تفويض للاتفاق على اي أمر يلزم دولة اسرائيل في موضوع المؤتمر الدولي... وانعكاس هذه الازمة على الوضع الحكومي في اسرائيل مرهون، قبل كل شيء، بما سوف ينتج عن زيارة بيرس للقاهرة» (**المصدر نفسه**).

ومن ثم، عاد شامير واكد، في نقاش مغلق مع وزراء الليكود، «ان الخطوط الاساس لحكومة الوحدة القومية، هي ' خطوط حمراء ' ، يعتبر تجاوزها من جانب وزير الخارجية، بيرس، عملاً خطيراً» (**معاريف**، ٢٧/٢/١٩٨٧)، موضحاً «ان لا ذكر للمؤتمر الدولي في الخطوط الحمراء، حتى ولو بكلمة واحدة» (**المصدر نفسه**). وعلق على محادثات بيرس في القاهرة بالقول: «تنسج مؤامرة ـ على الرغم من صعوبة اثباتها حالياً ـ والتوصل الى حل يعني خديعة اسرائيل. وتفسيره الوحيد، هو تسليم [الضفة الغربية] للعرب... وفي حال جلب بيرس قائمة باسماء الفلسطينيين المعتمدين، فان هذه القائمة لا تساوي قيمة الورق الذي كتب عليها. وهذا امر غير ملزم لاسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ومن جانبها، هاجمت كتلة الليكود في الكنيست، وبشكل لم يسبق له مثيل، بيرس، حين قالت: «ان تصريحات بيرس بشأن المؤتمر الدولي متجانسة مع عدم المسؤولية والتسبب باضرار فادحة لدولة اسرائيل... لقد اثارت